بلغ **إجمالي العجز المالي** في فترة كانون الثاني– أيار من العام ٢٠١٣ حوالي ٢٤٤٦ مليار ليرة بارتفاع قيمته ٧٢٦ مليار ليرة (٤٢ في المائة) عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢ والبالغ ١٧٢٠ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، سجل **الميزان الأولي** فائضاً متواضعاً بلغ ٦٠ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٣ مقارنة مع فائض ٧٤١ مليار ليرة في العام السابق. وقد سجل وضع المالية العامة تراجعاً نتيجة زيادة في النفقات بقيمة ٨٦٧ مليار ليرة (١١ في المائة) لتصل الى ٨٧٥٩ مليار ليرة، الامر الذي طغى على الزيادة الطفيفة في الايرادات البالغة ١٤١ مليار ليرة (٢ في المائة) ليصل مجموعها الى ٦٣١٣ مليار ليرة.

جدول ١: ملخّص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2011 ك2- أيار	2012 ك2- أيار	2013 ك2- أيار	نسبة التغير 2012/2013
إجمالي الإيرادات[1]	**5,363**	**6,172**	**6,313**	**2%**
إجمالي الإنفاق	**7,196**	**7,892**	**8,759**	**11%**
• *تسديد فوائد*	*2,418*	*2,338*	*2,401*	*3%*
• *تسديد أقساط دين*[2]	*127*	*123*	*105*	*-14%*
• *النفقات الأولية*[3]	*4,650*	*5,431*	*6,253*	*15%*
إجمالي العجز/الفائض	**-1,833**	**-1,720**	**-2,446**	**42%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**713**	**741**	**60**	**-92%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات
2. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
3 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)

من منظار نقدي، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات خلال الأشهر الخمسة الأولى من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣[1]، بدل إدراج المبالغ المتوقع تحويلها، يرتفع العجز المالي بنسبة سنوية اقل مقارنة مع السنة السابقة بلغت ١٤ في المائة ليصل إلى ٢٦٤٠ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، في حين يتحول الميزان الأولي الى عجز ١٣٤ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، مقارنة مع فائض ١٤٨ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٢.

[1] تم فعليا تحويل مبلغ ٣٠٢ مليار ليرة ٥٧٣ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات في فترة كانون الثاني- أيار ٢٠١٢ و كانون الثاني- أيار ٢٠١٣ على التوالي، في حين كانت الارقام المتوقع تحويلها من قبل وزارة الاتصالات ٨٩٥ مليار ليرة في كانون الثاني- أيار ٢٠١٢ و٧٦٦ مليار ليرة في كانون الثاني- أيار ٢٠١٣.

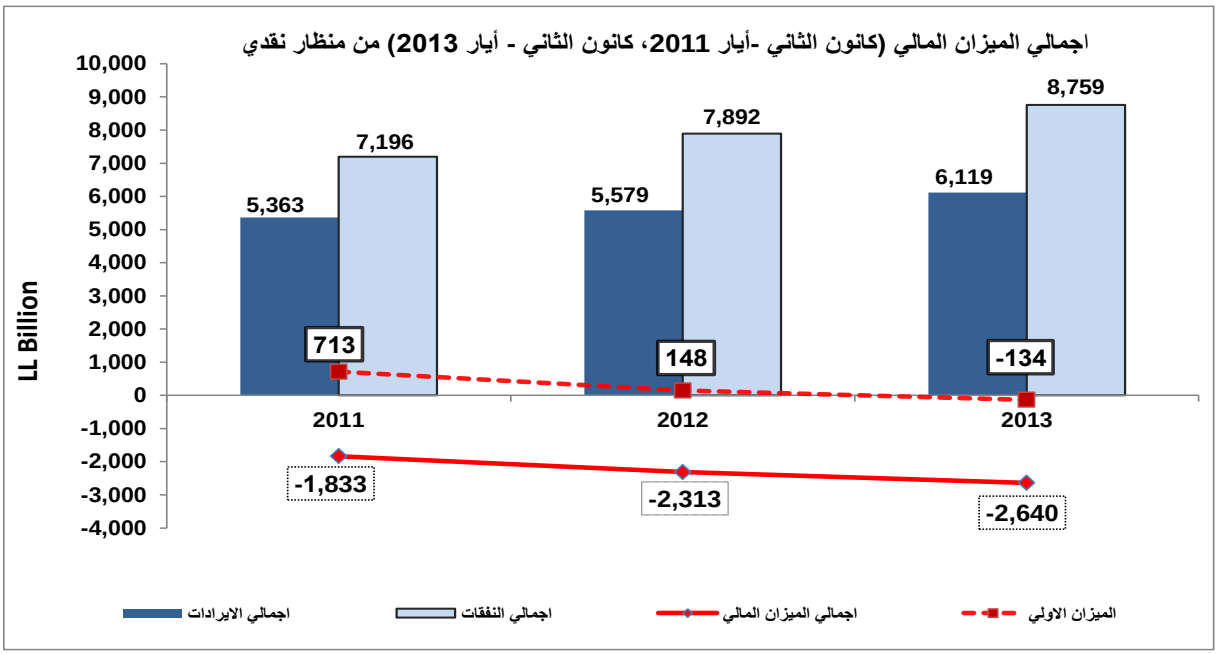

بلغ **إجمالي الإيرادات** في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣ حوالي ٦٣١٣ مليار ليرة، مقارنة بحوالي ٦١٧٢ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، مسجلاً زيادة سنويةً بنسبة ٢ في المائة. من منظار نقدي، ارتفع إجمالي الإيرادات بحوالي ١٠ في المائة لتصل إلى ٦١١٩ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، مقارنة مع ٥٥٧٩ مليار ليرة في الفترة عينها من العام الماضي.

بلغت **الإيرادات الضريبية** المحصلة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٣ حوالي ٤٦٨٦ مليار ليرة، بارتفاع حوالي ٢٠٨ مليار ليرة (٥ في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢، وذلك بالرغم من الانخفاض المسجل في تحصيلات الضرائب الداخلية على السلع والخدمات والضريبة على الاملاك. ويعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى ارتفاع التحصيل في الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، بالاضافة الى ارتفاع طفيف في الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية.

- ارتفعت إيرادات "**الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال**" بحوالي ٣١٦ مليار ليرة (٢٧ في المائة) ليصل مجموعها الى ١٥٠١ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، وذلك نتيجة ارتفاع في "ضريبة الدخل على الارباح" بحوالي ٣٢٠ مليار ليرة (٧٣ في المائة)، حيث تم تحصيل الدفعة السنوية المعتادة للضريبة المذكورة في شهر أيار من العام ٢٠١٣، في حين تم تحصيلها في شهر حزيران من العام ٢٠١٢. كما ارتفعت ضريبة الدخل على الرواتب والاجور بقيمة ٤٤ مليار ليرة خلال الفترة ذاتها لتصل الى ٣٠٧ مليار ليرة. هذا التحسن هو نتيجة لزيادة الأجور في القطاع الخاص ولفروقات غلاء المعيشة المعطاة للقطاع العام[٢]. في المقابل، انخفضت ايرادات "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بواقع ٤٤ مليار ليرة

[٢] تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢.

سنوياً لتبلغ ١٣٧ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، وذلك بعد أن شهد عام ٢٠١٢ ارتفاعا غير مسبوق في هذا البند نتيجةً لجهود التحصيل المبذولة من قبل وزارة المالية[٣].

- تقلصت **الضرائب الداخلية على السلع والخدمات** بقيمة ٥٦ مليار ليرة (٣ في المائة)، بشكل أساسي نتيجة التراجع في تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٥٣ مليار ليرة (٤ في المائة) ليصل مجموعها الى ١٤٣٥ مليار ليرة، هذا بالاضافة الى التراجع في ايرادات رسوم مغادرة الاراضي اللبنانية بقيمة ١٠ مليار ليرة. من ناحية إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، يعود الانخفاض الى قرار مجلس النواب بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت[٤]، الذي تسبب بتراجع الضريبة المحصلة لدى الجمارك بقيمة ١٠٩ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣ مقارنة مع كانون الثاني– أيار ٢٠١٢، في حين ارتفعت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بقيمة ٥٦ مليار ليرة لتبلغ ٥٧٩ مليار ليرة. وقد ساهم الارتفاع الطفيف المسجل في كل من التحويلات من قبل "إدارة حصر التبغ والتنباك" (٥ مليار ليرة) ورسوم التسجيل على السيارات (٣ مليار ليرة) في التخفيف من الانخفاض المذكور في الضرائب الداخلية على السلع والخدمات.
- تراجعت إيرادات **الضريبة على الأملاك** بقيمة ٤٢ مليار ليرة (٨ في المائة) لتصل إلى ٤٥٤ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– أيار ٢٠١٣. هذا التراجع هو نتيجة انخفاض إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بحوالي ٤٠ مليار ليرة (١٢ في المائة)، الامر الذي يعكس التراجع بنسبة ٨ في المائة في عدد **العقارات المباعة**، بالاضافة الى انخفاض متوسط القيمة المصرح عنها للأملاك[٥] الى ١٧٥ مليون ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣ مقارنة مع ١٧٦ مليون ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٢ .

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية** بقيمة ١٧٣ مليار ليرة (١٢ في المائة) سنويا لتبلغ ١٢٦٦ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، علماً انه من منظار نقدي، ارتفعت هذه الإيرادات بقيمة ٢٢٦ مليار ليرة (٢٧ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ١٠٧٢ مليار ليرة. ويعود السبب وراء ذلك إلى ارتفاع التحويلات من وفر موازنة الاتصالات بقيمة ٢٧١ مليار ليرة (٩٠ في المائة) مقارنة مع العام السابق، بالاضافة الى تحويل مبلغ ٣٠ مليار ليرة من مرفأ بيروت[٦] مقابل لا شيء في كانون الثاني– أيار ٢٠١٢. وقد طغت هذه الزيادات على التراجع في كل من (١) الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي) بقيمة ٣٦ مليار ليرة، (٢) رسوم السير بقيمة ٢٢ مليار ليرة، (٣) إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني بقيمة ١٦ مليار ليرة، و(٤) إيرادات كازينو لبنان بقيمة ٩ مليار ليرة.

[٣] في العام ٢٠١٢، اتخذت مديرية الواردات في وزارة المالية إجراءات لتدقيق التصاريح المقدمة من المؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ١٨٠ مليار ليرة في فترة كانون الثاني- أيار من العام ٢٠١٢، مقارنة مع ١٢٤ مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيار من العام ٢٠١١.

[٤] بموجب القانون رقم ٢٠٧، تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.

[٥] الجدير بالذكر ان طريقة احتساب متوسط قيمة الاملاك المصرح عنها قد تغيرت في شهر أيار ٢٠١٣ لتعكس متوسط قيمة الاملاك المباعة خلال هذا الشهر. ومن هذا المنطلق، لا يمكن مقارنة الارقام المصدرة سابقا من مرصد المالية العامة والعائدة لشهر نيسان ٢٠١٣.

[٦] ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحولة من ايرادات مرفأ بيروت الى وزارة المالية هي بالاساس جزء من حصة الايرادات عن العام ٢٠١١.

ارتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة ١٠٦ مليار ليرة سنوياً (٤١ في المائة) لتصل إلى ٣٦١ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة الزيادة السنوية في الحسابات الاخرى، الودائع[٧] والأمانات بقيمة ٥٧ مليار ليرة، ٢٦ مليار ليرة و ٢١ مليار ليرة على التوالي.

سجل **إجمالي الإنفاق** ارتفاعا قيمته ٨٦٧ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٣، ليبلغ ٨٧٥٩ مليار ليرة مقارنة بمبلغ ٧٨٩٢ مليار في فترة كانون الثاني– أيار ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**[٨] بقيمة ٧٠٥ مليار ليرة (١٦ في المائة) لتصل إلى ٥٠٨٢ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، معظمها بسبب ارتفاع "التحويلات المختلفة" و"المخصصات والرواتب وملحقاتها". ارتفعت قيمة **التحويلات المختلفة** بحوالي ٣٨٨ مليار ليرة (٢٥ في المائة) نتيجة دفع مبلغ ٢٥٠ مليار ليرة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال اول خمسة أشهر من العام ٢٠١٣ مقابل لا شيء في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢، وذلك بسبب الاختلاف في توقيت الدفعات. علاوة على ذلك، ارتفعت نفقات "المساهمات إلى القطاع غير العام"[٩] بقيمة ٩٢ مليار ليرة سنوياً لتصل إلى ١٣٤ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، وذلك بشكل أساسي نتيجة الزيادة في بندين أساسيين: (١) ارتفاع التحويلات إلى وزارة التربية لدعم التسجيل في المدارس الرسمية والقرطاسية للطلاب السوريين النازحين، كذلك تمويل صناديق المدارس الخاصة المدعومة من الدولة عن طريق دفع المبالغ المستحق لها خلال الاعوام ٢٠٠٨– ٢٠١٢، و (٢) ارتفاع التحويلات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتغطية الزيادة المتوقعة في نفقات الإعانة للفرد الواحد خلال ٢٠١٣. انخفضت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان بقيمة ٩٧ مليار ليرة (٧ في المائة) لتبلغ ١٣١٢ مليار ليرة الامر الذي يعكس الانخفاض في كمية النفط المستوردة في أيار– كانون الاول ٢٠١٢[١٠]، ما خفف من أثر الزيادة المسجلة في التحويلات المختلفة. ارتفعت **المخصصات والرواتب وملحقاتها** بقيمة ١٩٤ مليار ليرة (٨ في المائة) لتصل الى ٢٦٤٥ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع المخصصات والرواتب والاجور بقيمة ١٦٨ مليار ليرة إضافة إلى زيادة مدفوعات معاشات التقاعد بقيمة ١٤٥ مليار ليرة، وذلك بالرغم من إنخفاض تعويضات نهاية الخدمة بقيمة ١٣٥ مليار ليرة. كذلك سجل عدد آخر من بنود النفقات الجارية تغييرات ملحوظة أبرزها ارتفاع بقيمة ٣٦ مليار ليرة في المواد الاستهلاكية، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في بند الادوية بقيمة ٤١ مليار ليرة (١٦٧ في المائة) مقارنة مع العام السابق ليصل مجموعها إلى ٦٥ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣. هذه الزيادة في نفقات الادوية تعود بالأغلب إلى التحويلات الاضافية الى الجهاز العسكري والى وزارة الصحة العامة، بالاضافة الى إبرام عقدين بالتراضي بين وزارة المالية ووزارة الصحة العامة بهدف شراء أدوية شائعة محددة، بلغت قيمتها ٣٠ مليار ليرة[١١]. هذه الزيادة في المواد الاستهلاكية قابلها انخفاض طفيف بقيمة ١٦ مليار ليرة في دفعات المحروقات.

[٧] الايداعات هي بشكل اساسي ايرادات محصلة لصالح الادارات العامة، المؤسسات العامة، البلديات، والصناديق، والتي عند تسديدها يتم احتسابها على أنها نفقات.

[٨] النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.

[٩] المساهمات إلى القطاع غير العام تتضمن: المساهمات إلى المنظمات التي لا تتوخى الربح (وزارة التربية-المدارس المدعومة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية)، المساهمات إلى جهات خاصة (وزارة العدل، وزارة الصحة العامة، ووزارة الثقافة)، ومنح الطلاب.

[١٠] الدفعات التي تتم لاستيراد الفيول لشركة كهرباء لبنان هي في العادة لمدة ١٨٠ يوم من تاريخ الاستيراد.

[١١] عقد بالتراضي رقم ١٨٣١٨ تاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢ ، وعقد بالتراضي رقم ١٨٥٣٨ تاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي ٦٣ مليار ليرة لتبلغ ٢٤٠١ مليار ليرة، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ٦٢ مليار ليرة. كما بلغت تسديدات اقساط ديون خارجية حوالي ١٠٥ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٣، منخفضة بقيمة ١٧ مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الاستثمارية** بحوالي ١٣٤ مليار ليرة (٤٦ في المائة) لتصل إلى ٤٢٥ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، بارتفاع عن مبلغ ٢٩١ مليار ليرة المسجل في كانون الثاني– أيار ٢٠١٢، نتيجة ارتفاع الدفعات الى "مجلس الانماء والاعمار" بقيمة ٨٨ مليار ليرة لتبلغ ١٢٥ مليار ليرة في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣. هذه الزيادة الملحوظة في التحويلات الى مجلس الانماء والاعمار تعود بشكل اساسي إلى تسديد دفعة ٣١ مليار ليرة عائدة لمشروع تحسين الطريق التي تربط بين البترون وبجدرفل، ودفعة بقيمة ١٦ مليار ليرة للاشراف على إنجاز حوض السباحة الاولمبي في منطقة النقاش والتكاليف الاخرى المترتبة عليه، إضافة إلى دفعة ١٠ مليار ليرة المتعلقة بمشاريع معالجة المياه. إضافة الى ذلك، ارتفعت مدفوعات الصيانة[١٢] ونفقات اخرى متعلقة بالاصول الرأسمالية الثابتة بقيمة ٣٨ مليار ليرة و٢٠ مليار ليرة على التوالي في كانون الثاني– أيار ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع الدفعات الى مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال" لدعم قطاع التصدير، في حين انخفضت التحويلات الى صندوق المهجرين ووزارة الاشغال العامة والنقل بقيمة ٤٨ مليار ليرة و١٥ مليار ليرة على التوالي في الفترة المذكورة.

بلغت **نفقات الخزينة**[١٣] ٦٦١ مليار ليرة في فترة الممتدة بين كانون الثاني وأيار ٢٠١٣، بانخفاض اقل من ١ في المائة عن مبلغ ٦٦٧ مليار ليرة المسجل في كانون الثاني– أيار ٢٠١٢. هذا الانخفاض البالغ ٦ مليار ليرة جاء بشكل أساسي نتيجة التراجع في المدفوعات العائدة إلى البلديات لتصل إلى ٣٤٣ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٤٩٠ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٢، حين تم وضع المرسوم المتعلّق بتوزيع الإيرادات المتراكمة عن عام ٢٠١٠ لصالح البلديات قيد التنفيذ[١٤]. الانخفاض في المدفوعات العائدة للبلديات قابلها ارتفاع في بنود أخرى أبرزها (١) "نفقات الخزينة الأخرى"، تحديداً رديات الضريبة على القيمة المضافة، التي ارتفعت بقيمة ٥٢ مليار ليرة لتصل الى ١٣٥ مليار ليرة، (٢) الودائع التي زادت بقيمة ٣٥ مليار ليرة نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات مقارنة مع العام الماضي، و(٣) الضمانات التي ارتفعت بمبلغ ٢٩ مليار ليرة حيث ارتفعت قيمة الغرامات المدفوعة الى وزارة المالية خلال العام ٢٠١٣، الامر الذي ادى إلى زيادة في نسبة المبلغ المدفوع عادة إلى موظفي القطاع العام.

بلغ **إجمالي الدين العام** ٨٩،٢٧٤ مليار ليرة مع نهاية أيار ٢٠١٣، بارتفاع عن مبلغ ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة المسجل في نهاية ٢٠١٢.

سجلت **قيمة الدين بالعملة المحلية** انخفاضاً طفيفا بقيمة ٨٣ مليار ليرة (٠,٢ في المائة) في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٣ لتصل إلى ٥٠،١١٥ مليار ليرة. في هذا الإطار، ارتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة

[١٢] الدفعة الرئيسية تتعلق بمشاريع انمائية مختلفة في مناطق لبنانية متفرقة، بناء للمرسوم ٩٤٢٧ . تحدد قيمة سلفة الخزينة بمبلغ ٤٥٠ مليار ليرة.
[١٣] بدءا بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.
[١٤] مرسوم رقم ٧٣٧٤ تم نشره بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

١١٥٩ مليار ليرة (٧,٧ في المائة) مقارنة مع نهاية ٢٠١٢ لتبلغ ١٦،٢٠٨ مليار ليرة في نهاية أيار. وقد انخفضت محفظة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة ٢٢٥٣ مليار ليرة (٨,٣ في المائة) لتصل الى ٢٥،٠١٤ مليار ليرة، في حين شهدت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة زيادة بقيمة ٦٣٤ مليار ليرة (٩,٨ في المائة) لتصل إلى ٧١١٣ مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

ارتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بحوالي ٢٣٩٨ مليار ليرة (٦,٥ في المائة) مقارنة مع نهاية ٢٠١٢، لتبلغ ٣٩،١٥٩ مليار ليرة مع نهاية شهر أيار ٢٠١٣. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ٨,٨ في المائة في اصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢،٠٠٢ مليار ليرة، نتيجة عمليتين لإصدار سندات يوروبوند في شهر نيسان بقيمة ١,١ مليار دولار أميركي لكل منها[١٥]. انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) بنسبة ٣,٨ في المائة و٥,٦ في المائة على التوالي منذ نهاية العام ٢٠١٢، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٢٣ مليار ليرة لتصل إلى ٢٥٦١ مليار ليرة. ارتفعت قيمة الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند بحوالي ٧ مليار ليرة في الفترة عينها لتصل الى ٤٠٧ مليار ليرة مع نهاية أيار ٢٠١٣، كذلك شهدت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية زيادة بلغت ٢٤ مليار ليرة لتصل الى ١٣٦ مليار ليرة وذلك بسبب اصدار سندات لفروقات المتعهدين بقيمة ١٦،٨٧٨،٣٧٠,٩٥ دولار اميريكي والتي اصدرت بتاريخ ٧ شباط ٢٠١٣ بمعدل ٤,٠٤ في المائة، تستحق بتاريخ شباط ٢٠١٨، بموجب القانون رقم ٦٩ تاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩ ومعدلة بموجب القانون رقم ٢٢٦ تاريخ ٢٢ تشرين الاول ٢٠١٢.

[١٥] مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين في نيسان ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية تحت "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤,٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥،٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"؛ و"إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣".

قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢ : إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - أيار	2013 ك٢ - أيار	نسبة التغير 2012/2013
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**5,917**	**5,951**	**0.6%**
• *الإيرادات الضريبية*	*4,477*	*4,686*	*4.7%*
• *الإيرادات غير الضريبية*	*1,439*	*1,266*	*-12.0%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**255**	**361**	**41.5%**
إجمالي الإيرادات العامة	**6,172**	**6,313**	**2.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣ : الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - أيار	2013 ك٢ - أيار	نسبة التغير 2012/2013
الإيرادات الضريبية	**4,477**	**4,686**	**4.7%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها	**1,185**	**1,501**	**26.6%**
• ضريبة الدخل على الأرباح	*440*	*760*	72.7%
• ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*263*	*307*	16.7%
• ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*180*	*137*	-24.4%
• ضريبة الدخل على الفوائد (5%)	*277*	*279*	1.0%
• غرامات (ضريبة على الدخل)	*23*	*18*	-24.3%
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**496**	**454**	**-8.5%**
• ضريبة على الأملاك المبنية	*106*	*111*	4.7%
• رسوم تسجيل على العقارات	*331*	*291*	-12.1%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**1,686**	**1,630**	**-3.3%**
• الضريبة على القيمة المضافة	*1,489*	*1,435*	-3.6%
• ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها	*147*	*140*	-4.9%
- *رسوم تسجيل على السيارات*	*82*	*85*	3.8%
- *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية*	*64*	*54*	-15.8%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**899**	**902**	**0.3%**
• الجمارك	*327*	*337*	3.2%
• رسوم، ومنها	*572*	*565*	-1.4%
- *رسوم على البنزين*	*193*	*198*	2.6%
- *رسوم على التبغ*	*194*	*175*	-9.8%
- *رسوم على السيارات*	*181*	*187*	3.3%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**211**	**199**	**-5.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- أيار	2013 ك٢- أيار	نسبة التغير 2012/2013
الإيرادات غير الضريبية	**1,439**	**1,266**	**-12.0%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,110**	**950**	**-14.4%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	993	869	-12.5%
- *إيرادات كازينو لبنان*	*62*	*53*	-15.3%
- *إيرادات مرفأ بيروت*	*0*	*30*	-
- *إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني*	*36*	*20*	-44.4%
- *إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي* 1/	*895*	*766*	-14.3%
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	60	61	1.1%
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	54	18	-66.4%
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	2	2	-19.5%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**260**	**247**	**-4.8%**
• رسوم إدارية، ومنها	216	196	-8.9%
- *رسوم كتاب العدل*	*12*	*12*	-0.5%
- *رسوم الأمن العام*	*48*	*54*	13.1%
- *رسوم السير*	*115*	*93*	-19.2%
- *رسوم قضائية*	*14*	*11*	-22.2%
- *رسوم القيادة*	*8*	*8*	2.2%
• عائدات إدارية	12	18	50.1%
• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	1	1	-24.6%
• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	25	26	2.0%
• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	6	7	10.4%
الغرامات والمصادرات	**5**	**4**	**-22.0%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**65**	**64**	**-0.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١ تم تحويل ٣٠٢ مليار ليرة فقط من المبلغ المتوقع تحويله في فترة كانون الثاني – أيار ٢٠١٢ من وفر موازنة وزارة الاتصالات والبالغ ٨٩٥ مليار ليرة. من أصل مبلغ ٧٦٦ مليار متوقع تحويله من في فترة كانون الثاني – أيار ٢٠١٣ من وفر موازنة وزارة الاتصالات، تم تحويل ٥٧٣ مليار ليرة.

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - أيار	2013 ك٢ - أيار	نسبة التغير 2012/2013
١. النفقات الجارية	**6,838**	**7,588**	**11.0%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	2,451	2,645	7.9%
• مخصصات ورواتب وأجور (بند 13)	*1,599*	*1,767*	*10.5%*
• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها	*720*	*730*	*1.4%*
- *معاش تقاعد*	*516*	*661*	*28.0%*
- *تعويضات نهاية الخدمة*	*204*	*69*	*-66.1%*
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/	*132*	*148*	*12.0%*
تسديد فوائد، ومنها: 2/	2,338	2,401	2.7%
• فوائد على القروض الداخلية	*1,432*	*1,432*	*0.0%*
• فوائد على القروض الخارجية	*906*	*968*	*6.9%*
تسديد أقساط ديون خارجية	123	105	-14.0%
• مواد استهلاكية، ومنها	98	133	36.3%
- *نفقات تغذية*	*26*	*21*	*-20.6%*
- *محروقات*	*20*	*4*	*-80.5%*
- *أدوية*	*24*	*65*	*166.7%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*12*	*7*	*-39.1%*
• خدمات خارجية	50	59	18.4%
• تحويلات أخرى، ومنها 4/	1,572	1,960	24.7%
- *شركة كهرباء لبنان 5/*	*1,409*	*1,312*	*-6.9%*
- *الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*	*0*	*250*	
- *الهيئة العليا للإغاثة*	*38*	*23*	*-38.4%*
- *التحويلات إلى القطاع الغير عام*	*42*	*134*	*222.3%*
- *سلفات خزينة لدعم المازوت*	*0*	*0*	-
- *دعم القمح*	*0*	*28*	-
- *المساهمة لسلطات المياه*	*0*	*3*	-
- *المحكمة الخاصة بلبنان*	*0*	*0*	-
- *دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية*	*3*	*1*	*-67.5%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*0*	*0*	*-94.9%*
• نفقات جارية أخرى، ومنها	129	191	47.5%
- *مستشفيات*	*105*	*126*	*20.6%*
- *أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)*	*23*	*64*	*177.4%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*1*	*0*	*-97.8%*
• احتياطي	77	94	22.3%
- *دعم الفوائد*	*77*	*94*	*22.3%*
٢. نفقات استثمارية	**291**	**425**	**46.2%**
• استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	14	4970.0%
• تجهيزات	16	29	84.7%
• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها	196	248	26.6%
- *صندوق المهجرين*	*48*	*0*	*-100.0%*
- *مجلس الجنوب*	*30*	*18*	*-41.7%*
- *مجلس الإنماء والإعمار*	*37*	*125*	*236.0%*
- *وزارة الأشغال والنقل العام*	*73*	*58*	*-20.4%*
- *أخرى، ومنها*	*7*	*41*	*469.3%*
الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*15*	-
• صيانة	75	113	50.8%
• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	2	21	1209.7%
• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب 6/	2	0	-100.0%
• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة	0	0	-6.3%

٣. سلفات موازنة 7/	**77**	**64**	**-17.3%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) 8/	**19**	**20**	**6.1%**
٥. نفقات الخزينة 9/	**667**	**661**	**-0.9%**
• بلديات	490	343	-29.9%
• ضمانات	22	51	132.5%
• ودائع 10/	30	65	113.7%
• أخرى، ومنها	125	201	61.0%
• رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*83*	*135*	63.2%
٦. إنفاق غير مبوّب	**0**	**1**	480.7%
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**7,892**	**8,759**	11.0%

المصدر: كشف حساب ٣٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (7)

٣/ان ارقام النفقات المصدرة من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة . هذه التوقيفات موجودة على جانبي الايرادات والنفقات لامور تتعلق بالمحاسبة ولا تعتبر انفاق فعلي وبالتالي لا تأثر على العجز.

٤/ تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة "سلفات خزينة لسلطات المياه" والبالغة قيمتها ٢٣ مليار من نفقات الخزينة في عام ٢٠١١ وتصنيفها تحت بند تحويلات مختلفة، وبدء من العام ٢٠١٢ أصبحت تحويلات إلى سلطات المياه ضمن البند ١٤.

٥/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (8). علما أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة"إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة 2009 وذلك انسجاما مع أداء المالية العامة.

٦/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم 123 بتاريخ 23 تموز 2010، والذي فتح اعتماداً بقيمة 20 مليار ليرة في موازنة 2010 وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٧/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٨/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

٩/ اعتبارا من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

١٠/ تمثّل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من إيرادات ما تمّ تحصيله بالنيابة عنهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - أيار	2013 ك٢ - أيار	نسبة التغير 2012/2013
تحويلات إلى مجلس الجنوب	2	2	54.3%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	9	15	69.0%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	2	2	8.0%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	115	123	6.9%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	5	6	14.3%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - أيار	2013 ك٢ - أيار	نسبة التغير 2012/2013
تسديد فوائد	**2338**	**2401**	**2.7%**
الدين بالعملة المحلية	1,432	1,432	0.0%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	906	968	6.9%
- *فوائد على اليوروبوند**	*855*	*914*	7.0%
- *فوائد على قروض خاصة**	*2*	*3*	31.9%
- *فوائد على قروض ميسّرة*	*49*	*51*	3.8%
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**123**	**105**	**-14.0%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ليرة لبنانية)	2012 ك٢- أيار	2013 ك٢- أيار	نسبة التغير 2012/2013
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**1,409**	**1,312**	**-6.9%**
خدمة الدين، ومنها:	**43**	**40**	**-6.3%**
• قروض ميسرة، ومنها:	17	14	-16.7%
- تسديد أقساط	14	*12*	*-17.6%*
- تسديد فوائد	3	*3*	*-13.1%*
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	26	26	0.6%
شراء غاز وفيول	**1,366**	**1,271**	**-6.9%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	1,366	1,271	-6.9%
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي	0	0	-
سلفات خزينة لتسديد دفعات القيمة المضافة	**0**	**0**	**-**
• ضريبة القيمة المضافة لاستيراد الوقود	0	0	-
• دفعات شركة كهرباء لبنان العائدة إلى كاربورشيب	0	0	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر شباط 2013 (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	2010 ك١	2011 ك١	2012 ك١	2013 أيار	التغير ك١ 2012- أيار 2013	نسبة التغير ك١ 2012- أيار 2013
إجمالي الدين العام	**79,298**	**80,887**	**86,959**	**89,274**	**2,315**	**2.7%**
الدين بالعملة المحلية	**48,255**	**49,340**	**50,198**	**50,115**	**-83**	**-0.2%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)[1]	13,130	16,374	15,049	16,208	1,159	7.7%
• المصارف التجارية	27,214	25,177	27,267	25,014	-2,253	-8.3%
• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	7,911	7,789	7,882	8,893	1,011	12.8%
- مؤسسات عامة	*6,268*	*6,538*	*6,479*	*7,113*	*634*	*9.8%*
- سندات فروقات المتعهدين[2]	-	*41*	*134*	*134*	*0*	*0.0%*
** فوائد متراكمة من الدين*	*867*	*788*	*789*	*740*	*-49*	*-6.2%*
دين بالعملة الأجنبية[3]	**31,043**	**31,547**	**36,761**	**39,159**	**2,398**	**6.5%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,624	2,566	2,584	2,561	-23	-0.9%
• ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض)[4]	4,137	3,512	2,925	2,813	-112	-3.8%
• ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض)[5]	1,855	1,723	1,313	1,240	-74	-5.6%
• إصدارات يوروبوند في السوق	21,870	23,259	29,427	32,002	2,575	8.8%
• *فوائد متراكمة على اليوروبوند*	483	407	400	407	7	1.8%
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[6]	74	80	112	136	24	21.4%
ودائع القطاع العام	**11,419**	**10,984**	**12,916**	**12,769**	**-147**	**-1.1%**
صافي الدين العام	**67,879**	**69,903**	**74,043**	**76,505**	**2,462**	**3.3%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[7]	**51,308**	**50,192**	**58,623**	**59,351**	**728**	**1.2%**
% من إجمالي الدين	**65%**	**62%**	**67%**	**66%**	**-1%**	**-1.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: يتضمن قروض مصرف لبنان لشركة كهرباء لبنان لتمويل شراء الكهرباء من سوريا، وقد بلغت هذه القروض 300 مليار ليرة في تشرين الثاني 2003 و150 مليار ليرة في تموز 2004، ينتهي تسديدها عام 2013، وهي تصنف كجزء من الدين العام لأنها مكفولة من الدولة.

٢: سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية

٣: أرقام كانون الأول 2006-كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٤: ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.

٥: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009

٦: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).

٧: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٦٩

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني –كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني–كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني– آذار ٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني– نيسان ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والأول من العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني –تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني–تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٥٢

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة – نشرة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة – الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣ نشرة شهرية، شباط – تشرين الثاني ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb